INTERNATIONAL COUNCIL SUPPORTING
FAIR TRIAL & HUMAN RIGHTS

Registration No. 2795/2012

OFFICIAL LETTER HEAD OF THE ORGANIZATION

المجلس الدولي لدعم المحاكمة العادلة وحقوق الإنسان يتضامن مع أبناء الكويت "البدون" في اعتصامات منطقة تيماء

بعد حادثة انتحار الشاب عايد حمد مدعث شنقا بحبل داخل غرفة بمدينة سعد العبد الله في محافظة الجهراء بسبب الوضع المادي الصعب وطرده من وظيفته لعدم حمله بطاقة أمنية، شهدت منطقة تيماء اعتصامات لأبناء الكويت من عديمي الجنسية للمطالبة بحقوقهم المشروعة والتعبير عن أسفهم لحادثة الانتحار الناجمة عن حرمان البدون من حقوق يتساو بها مع المواطنين بعد كل الخدمات التي قدموها لدولة الكويت.

المجلس الدولي لدعم المحاكمة العادلة وحقوق الإنسان يتضامن مع أبناء الكويت من "عديمي الجنسية" لتلبية مطلبهم الوحيد "المواطنة" بعد مماطلة الدولة لأكثر من 60 عاماً. ويستنكر حملة الاعتقالات التي قامت بها وزارة الداخلية والتي طالت عدة شبان.

تختبئ خلف الواجهة الديمقراطية لدولة الكويت معاناة إنسانية كبرى؛ جردت تلك الدولة فئة من أبناءها من حق المواطنة لتفصل كل التزاماتها تجاههم وأطلقت عليهم اسم "مقيمون بصورة غير قانونية". هؤلاء البدون الذين بلغ عددهم أكثر من 120,000 نسمة يتم تصنيفهم على مبدأ أرقام في السجلات، مجردين من الحقوق الأساسية كالتعليم والصحة والعمل والملكية العقارية إضافة إلى توثيق عقود الزواج والطلاق وتسجيل الأبناء والتنقل بين البلدان بجواز سفر وغيرها الكثير...

وأكثر ما يؤسف له في دولة تزعم أنها دولة حقوق إنسان أنها تدعي معالجتها تلك القضية الإنسانية بإنشاء جهاز مركزي لمعالجة أوضاع المقيمين بصورة غير قانونية تم بمرسوم أميري وأعطى لهذه الهيئة كافة الصلاحيات بعيداً عن السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية وبذلك أصبحت معالجة أمور تلك الفئة خارج نطاق القانون والقضاء وبذلك فُصلت تلك الشريحة عن المجتمع المدني وأصبحت منبوذة ضمن سياسة عنصرية تمارس بحقهم وتجبرهم على قبول كل الضغوطات والإهانات المحطة للذات الإنسانية.

لا يمنح القانون للبدون فرصة واضحة أو محددة للحصول على الجنسية الكويتية. كما إن عدم امتلاك النظام القضائي سلطة البت في قضايا المواطنة الخاصة بعديمي الجنسية ترك البدون بلا إمكانية الوصول إلى القضاء لتقديم الأدلة والمرافعة في قضيتهم بخصوص الجنسية.

عجزت دولة الكويت أو بمصطلح أكثر دقة رفضت دولة الكويت الاعتراف بتلك الفئة التي ولدت وترعرعت على أرضها مختبئة وراء قانون جنسية تضع خلفه كامل حججها بعدم شرعية تجنيس هؤلاء فيما يستطيع المشرعون تعديله وحل تلك الأزمة، لكن الامر يخفي خلفه أبعاد طائفية ومذهبية فأوهمت الحكومة النواب السنة بأن اغلب البدون من المذهب الشيعي وإذا تم تجنيسهم سوف تعلوا اصوات الشيعة في الكويت. علماً أن السلطة قامت بأكبر عملية تزوير وتجنيس وأحدثت تغييراً ديمغرافياً للسكان بعد ادخال ما يزيد عن خمسمائة ألف مواطن جديد وتضاعف عدد مواطني الدولة ودون حل موضوع البدون. إضافة إلى ذلك عملت دولة الكويت على حصول عديمي الجنسية لديها على جنسية جزر القمر، بالرغم من نشأتهم في الكويت، غير آبهة أن ذلك هو نوعا من الإتجار بالبشر.

يؤكد المجلس الدولي أن حادثة انتحار شاب من البدون أمر يستدعي:

- تحرك دولي يُجبر دولة الكويت التحقيق بممارسات الجهاز المركزي العنصرية والمنافية لكل مبادئ حقوق الإنسان مع فئة عديمي الجنسية، واستمراره بارتكاب الانتهاكات دون حسيب أو رقيب من قبل الحكومة الكويتية ومجلس الأمة الذين يساهمون من خلال صمتهم المعيب بالسعي للتخلص من تلك الفئة بدل من تجنيسها.
- ضغط دولي للبدء بعملية التجنيس لفئة البدون الناتجة عن خطأ ارتكبته دولة الكويت مع بداية تنفيذ المرسوم الأميري رقم /15/ لسنة 1959 بشأن قانون الجنسية فقد اتبعت لجان التجنيس شروطاً لم تراعي فيها طبيعة وسكان أهل البادية الرحل ولأسباب مختلفة من عدم امتلاك وثائق رسمية ووجودهم في مناطق بعيدة عن المدينة و عدم معرفتهم بلجان التجنيس و عدم وعيهم في ذلك الوقت بأهمية الحصول على الجنسية ومميزات المواطنة، فتحولوا من مواطنين كويتيين إلى مقيمين بصورة غير قانونية.

- إجبار دولة الكويت التصديق على اتفاقية 1954 المتعلقة بوضع الأشخاص عديمي الجنسية، واتفاقية خفض حالات انعدام الجنسية لعام 1961.

ويطالب المجلس الدولي بإطلاق سراح كافة المعتقلين في اعتصامات تيماء، واحترام حقهم في التجمع السلمي على الرغم من أن دولة الكويت قد جردتهم حتى من ذلك الحق، ولم تحترم الآن حتى حزنهم على انتحار شاب بدون وخوفهم على مصيرهم بعد هذا الكم من الحرمان.

ويرى المجلس أنه كان من الحري على وزارة الداخلية التحقيق بممارسات الجهاز المركزي بدلاً من اعتقال هؤلاء الشبان خلف قضبان السجون.

ويؤكد المجلس الدولي، وحرصاً منه على أهمية حل تلك القضية الإنسانية، أنه على استعداد بالتعاون مع هيئات أممية ومنظمات معنية بالشأن الكويتي أن يساهم في تقديم مشروع قانون يساعد دولة الكويت على معالجة تلك القضية، رغم إيمانه المطلق بأن مجلس الأمة قادر على صياغة قانون بهذا الشأن لكن تقاعسه وإبقاءه كمرسوم أميري يجعله شريك في تلك الجريمة الإنسانية وهو مطالب اليوم بتوضيح أسباب تجاهله لتلك القضية.

جنيف 2019/07/13